محاضرة رقم 07 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلما إن شاء الله بما يلي :

1) **التخطيط في التدقيق**
2) **الأهمية النسبية**
3) **خطر التدقيق**

مدخل المحاضرة :

قبل الخوض في المنهجية أو مسلك المدقق المبني على المخاطر، سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق إلى عناصر أساسية مُرتبطة بالتدقيق القائم على المخاطر والذي يعني ببساطة وضع خطة قائمة على المخاطر لتحديد أولويات بما يتفق مع أهداف المؤسسة أو الكيان بشكل عام. أما التخطيط التقليدي للتدقيق القائم على المخاطر فبالرغم من أن هذا المنهج قد استند إلى المخاطر إلا أنه لم يتطرق للمخاطر التي تًواجه أهداف المؤسسة ككل. وبالتالي عالم التدقيق عفا عليه الزمن فأصبح اليوم عالم المخاطر هذا هو التخطيط المعاصر للتدقيق القائم على المخاطر.

1) التخطيط في التدقيق

بعد الاتفاق وتوقيع رسالة المهمة مع العميل، يبدأ المدقق القانوني بإجراءات التخطيط للعملية، والتي تتمثل بتحديد الإستراتيجية الشاملة للتدقيق، وفي هذه المرحلة يجب على المدقق تقرير طبيعة اختبارات المراجعة وتوقيتها ومداها، فضلا عن تحديد قدرة الأفراد المطلوبين ومهاراتهم لأداء هذه الاختبارات. وتشمل إجراءات التخطيط لعملية المراجعة ما يلي :

1) تشكيل فريق التدقيق
2) الحصول على معلومات عن العميل
3) الحصول على معلومات عن الالتزامات القانونية
4) تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية : وخلال هذه المرحلة، يتم التدقيق للإجراءات التحليلية لتحقيق مجموعة من الأغراض :

- ✓ فهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه

فهم طبيعة العمل يساعد المدقق على ما يلي :

- تحديد المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة
- دراسة مخاطر العمل وردود فعل الإدارة تُجاهها
- وضع خطة المراجعة الشاملة وبرنامج المراجعة
- تقرير مستوى الأهمية النسبية

- ✓ تقدير قدرة الشركة على الاستمرار
- ✓ الإشارة إلى تحريفات محتملة في القوائم المالية.
- ✓ تخفيض الاختبارات التفصيلية

ويتوقف اعتماد المدقق القانوني على نتائج الإجراءات التحليلية على مجموعة من العوامل أهمها :

- ✓ الأهمية النسبية للعنصر.
- ✓ تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة
- ✓ نتائج اختبار الضوابط من أجل تهيئة المعلومات المستخدمة في تطبيق الإجراءات التحليلية

5) التحديد الأولي للأهمية النسبية وخطر التدقيق

2) الأهمية النسبيـــــة

تُمثل الأهمية النسبية الركيزة الأساسية للمدخل الحديث لمراجعة الحسابات، وتعتبر واحد من أهم مجالات إصدار الأحكام المهنية في المراجعة.

1) مفهوم الأهمية النسبية : نُقدم تعريف للجنة معايير المحاسبة الدولية تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يُؤثر في القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية. ومن ثم فهي مرتبطة بالتحريفات الجوهرية وتعرف هذه الأخيرة حسب المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات بالجمهورية الفرنسية التحريفات الجوهرية حسب قرار حافظ الأختام، وزير العدل المؤرخ في 2006/07/19 المتضمن الموافقة على معيار الممارسة المهنية المتعلقة بالمبادئ التي تنطبق على تدقيق الحسابات في إطار الشهادة على الحسابات كما يلي : كل معلومة محاسبية أو مالية غير مضبوطة، غير كافية أو نسيان بسبب أخطاء أو غش لعنصر هام محدد بمفرده أو مرتبط بعناصر أخرى يمكنها أن تؤثر على حكم مستخدم المعلومة المحاسبية أو المالية.
2) تقدير الأهمية النسبية : يجب على المدقق أن يحدد حدا أقصى لقيمة التحريف في القوائم المالية. وينبغي أن يدرك أن الأهمية النسبية مفهوم نسبي وليس مطلقا. وهذا معناه أن التحريف بمقدار معين يعتبر جوهريا في شركة صغيرة ولا يعتبر جوهريا في شركة كبيرة. من الناحية العملية، يواجه المدقق القانوني صعوبة في تحديد مقدار التحريف أو في قياس الأهمية النسبية، من جهة أخرى فإن تصنيف الخطأ يتفاوت من مؤسسة إلى أخرى، حيث قد يكون خطأ يبلغ 10.000 دج خطأ ماديا في شركة رأسمالها 100.000 دج،

ولا يكون كذلك في شركة كسوناطراك مثلا رأسمالها خمسمائة مليار دينار 500.000.000.000 دج. فنسب الخطأ على الترتيب هي كالتالي : 10% ، 0,000002%

وتشمل عملية تطبيق الأهمية النسبية من حيث تحديد المستوى أو الحكم على النتائج خمسة خطوات هي :

1) تحديد الحكم الأولي للأهمية النسبية.
2) تخصيص الحكم الأولي إلى مجموعات فرعية.
3) تقدير الإنحراف الإجمالي في كل مجموعة.
4) تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات.
5) مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي من أجل اتخاذ القرار

يوجد في الواقع العملي مجموعة من الأسس يمكن للمدقق القانوني أن يعتمد عليها لتحديد ما إذا كانت التحريفات جوهرية وهذه الأسس هي :

- ✓ النتيجة الإجمالية
- ✓ مجموع الأصول
- ✓ مجموع الأصول المتداولة
- ✓ رأس المال الصادر

إلى جانب هذه الأسس الكمية توجد أسس نوعية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمستخدمين على سبيل المثال :

- ✓ وجود عدم إنتظام في الأرباح من سنة لأخرى
- ✓ وجود شروط في عقد القرض التي حصلت عليه الشركة من البنك مما يتطلب بقاء نسب مالية معينة عند مستوى معين
- ✓ احتمال وجود مدفوعات غير قانونية
- ✓ موقف الإدارة أو وجهة نظرها تجاه سلامة القوائم المالية وعدالتها

3) خطـر التدقيق

يقصد بخطر المراجعة كما جاء في المعيار الدولي رقم 315 أن يبدي المدقق رأيا غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطأ جوهريا إلا أنه يمكن النظر إلى الخطر من زاويتين مُختلفتين :

الزاوية الأولى : الخطر الناجم عن القبول الخاطئ؛ بمعنى قبول القوائم المالية للعميل عن طريق إعطاء تقرير نظيف، علما بأن هذه القوائم المالية تنطوي على تضليل جوهري.

الزاوية الثانية : فهو الخطر الناجم عن الرفض الخاطئ؛ عندما تكون القوائم المالية سليمة ويرفضها المدقق بدون حق.

أما الخطر الأول فهو أكثر جدية بالنسبة للمدقق، إذ أن قبوله لقوائم مالية مضللة، قد يؤدي إلى أضرار تصيب أطرافا أخرى كالمساهمين والبنوك وغيرهم من الدائنين.

يقصد بالخطر في التدقيق أن على المدقق قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ عملية التدقيق. وعندما يقدر المدقق مستوى معين لخطر المراجعة الكلي، فإنه بذلك يعبر عن مستوى ثقة معين. مثلا إذا حدد المدقق خطر التدقيق بنسبة 5% فهذا يعني من جهة ثانية أنه يوجد ثقة بنسبة 95% أن القوائم المالية معروضة بشكل عادل. هذا مع العلم أن المعيار رقم 47 تطلب من المراجع أن يحدد خطر المراجعة عند مستوى منخفض لأغراض تخطيط إجراءات المراجعة وتصميمها والسبب في ذلك كي يمارس المدقق قدرا كبيرا من الجهد والحذر عند تنفيذ عملية المراجعة، حيث توجد علاقة عكسية بين مستويات الخطر ومقدار الجهد المبذول في عملية المراجعة فالمستويات المنخفضة للخطر تعني جهدا أكبر، أما المستويات المرتفعة له فتعني جهدا أقل من قبل المدقق القانوني.

نموذج خطر التدقيق :

يُستخدم نموذج خطر التدقيق لأغراض تخطيط المراجعة. ويساعد هذا النموذج على تحديد كمية الأدلة التي ينبغي عليه جمعها لإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية.

AR = IR X CR X ARR X TD

حيث :

AR هي خطر التدقيق وهي قياس مشترك لخطر المراجعة النهائي

IR هي الخطر المتأصل (الملازم) وهي قابلية الحسابات للتضليل الهام نسبيا قبل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.

CR خطر الرقابة وهو خطر التضليل الهام نسبيا الذي لا يكشف من طرف إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة.

ARR خطر عدم الاكتشاف أو خطر عدم كشف التضليل عن طريق الإجراءات التحليلية.

TD خطر اختبار التفاصيل، وهو خطر قائم على إجراءات جوهرية أخرى بما في ذلك المعاينة الإحصائية.

وفي حالة افتراض TD = 1 يمكن القول :

ARR = AR / (IR X CR)

عادة يتم دمج خطر عدم الاكتشاف مع خطر التفاصيل بخطر واحد.

يمكن تلخيص ذلك في الشكل الآتي :

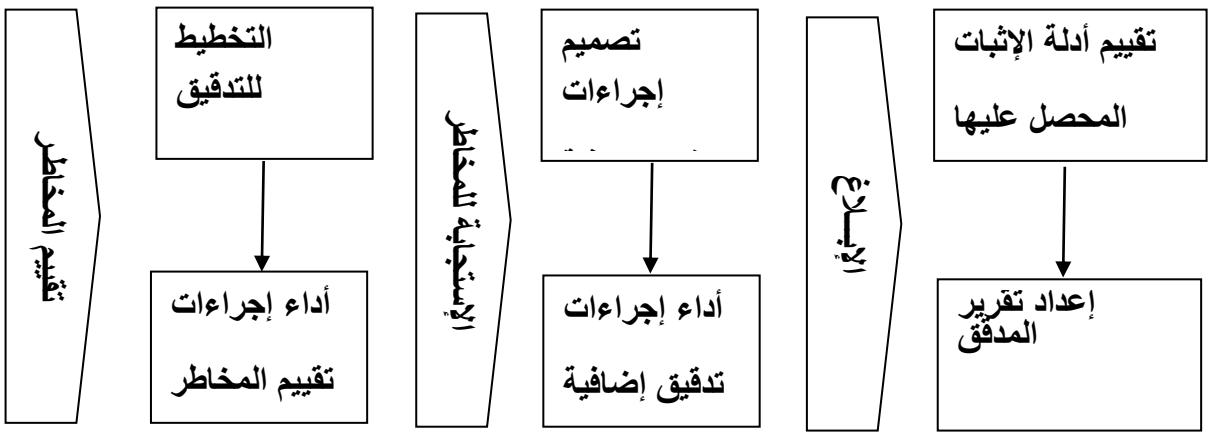

يُبين الشكل أعلاه المراحل الثلاث للتدقيق القائم على المخاطر، وسيتم شرح وتفصيل كل مرحلة على حدة في المحاضرات اللاحقة.